جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

MINISTRY OF FINANCE

تقرير زيارة
السيد الدكتور وزير المالية
إلى المواقع التنفيذية
بمحافظة الإسكندرية







إعداد

أحمد عبد الرازق

باحث أول بالمكتب الفنى لوزير المالية

٦ - ٧ ديسمبر ٢٠١٣

محتوى التقرير

مقدمة	٢
برنامج الزيارة	٣
الوفد المرافق للوزير	٤
لقاء الوزير برئيس الاتحاد العام للغرف التجارية وأعضاء الغرفة التجارية بالإسكندرية	٥
زيارة منطقة ضرائب مبيعات شرق الإسكندرية	١٢
زيارة المديرية المالية بالإسكندرية	١٨
زيارة مصلحة الجمارك والمنفذ الجمركى بهيئة ميناء الإسكندرية	٢٤
المؤتمر الصحفى بقاعة هيئة ميناء الإسكندرية	٣١
توصيات الزيارة	٣٥

مقدمة

فى بادرة هى الأولى من نوعها منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، يقوم وزير المالية بزيارة ميدانية وجولة تفقدية للمواقع التنفيذية التابعة للوزارة. وانطلاقا من الإيمان بضرورة التواصل بين القيادة الأعلى للوزارة وجميع العاملين بمختلف المستويات الوظيفية، قام السيد الدكتور/ أحمد جلال وزير المالية بهذه الجولة بمحافظة الإسكندرية لزيارة منطقة ضرائب مبيعات شرق الإسكندرية، والمديرية المالية بالإسكندرية، وجمرك الإسكندرية بهيئة الميناء وذلك للتواصل المباشر مع العاملين والتعرف على سير العمل على أرض الواقع والوقوف على المشكلات المتعلقة ببيئة العمل وسماع آراء العاملين ومقترحاتهم بشأن تحسين الأداء والارتقاء بمناخ العمل.

وقد كانت السمة الغالبة على هذه الزيارة هى السعادة التى علت كل الوجوه ... سعادة العاملين الذين يرون وزيرهم وجها لوجه، ويبادلونه الحديث، ويطرحون عليه أفكارهم وآمالهم، ويبثون إليه مشكلاتهم وآلامهم المتعلقة بالعمل. وسعادة عمال الخدمات المعاونة البسطاء الذين ربما لم يكن يخطر ببالهم أن يروا وزيرهم رأى العين منذ تعيينهم حتى إحالتهم للتقاعد فإذا به يصافحهم ويطمئن على أحوالهم. وسعادة قيادات الوزارة من رؤساء القطاعات والمصالح الإيرادية الذين يرافقون الوزير فى جولته. وسعادة الوزير ذاته وهو يتعرف عن كَثَبٍ على وزارته وحجمها، ومدى تأثيرها فى الحياة الاقتصادية المصرية، وحجم العمل الذى يقوم به العاملون، والمناخ الذى يمارسون فيه عملهم، ليعود بصورة ذهنية قد رسخت فى وجدانه عن حقيقة وزارته على أرض الواقع بلا زيف ولا تجميل.

برنامج الزيارة

اشتمل برنامج زيارة السيد الدكتور وزير المالية إلى محافظة الإسكندرية على اللقاءات الآتية:

الزمان	اللقاء والمكان
الجمعة ٢٠١٣/١٢/٦ الساعة ٨ – ١٠ م	اللقاء بالسيد الأستاذ/ أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية بفندق رويال تيوليب، بحضور بعض السادة أعضاء الغرفة التجارية بالإسكندرية، والسادة محافظى البحيرة والشرقية، والسيد الدكتور/ المرسى حجازى وزير المالية الأسبق، والسيد سكرتير عام محافظة الإسكندرية، وبعض السادة القيادات التنفيذية بمحافظة الإسكندرية، والسادة رئيسى مصلحة الجمارك، والضرائب المصرية، وقطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية.
السبت ٢٠١٣/١٢/٧ ٩ – ١١ ص	زيارة منطقة ضرائب مبيعات شرق الإسكندرية بسيدى جابر يرافق سيادته السيد الأستاذ/ ممدوح عمر رئيس مصلحة الضرائب المصرية، وبعض السادة قيادات المصلحة، واللقاء بالسادة العاملين بالمنطقة الضريبية.
السبت ٢٠١٣/١٢/٧ ١١,١٥ – ١٢,٣٠ ظ	زيارة المديرية المالية بمحافظة الاسكندرية بسموحة يرافق سيادته السيد الأستاذ/ كارم محمود رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية والسيد الأستاذ عاطف ملش رئيس قطاع الموازنة العامة للدولة، واللقاء بالسادة العاملين بالمديرية المالية.
السبت ٢٠١٣/١٢/٧ ١,٠٠ – ٣,٠٠ م	زيارة مصلحة الجمارك والمنفذ الجمركى بهيئة ميناء الإسكندرية يرافق سيادته السيد الأستاذ/ محمد الصلحاوى رئيس مصلحة الجمارك، والسيد اللواء/ عاطف الفقى مستشار وزير المالية لتكنولوجيا المعلومات للمصالح الإيرادية والجهات التابعة، واللقاء مع السادة العاملين بمصلحة الجمارك.
السبت ٢٠١٣/١٢/٧ ٣,٠٠ – ٤,٠٠ م	مؤتمر صحفى بقاعة هيئة ميناء الاسكندرية

الوفد المرافق للوزير

رافق السيد الدكتور/ وزير المالية خلال جولته فى محافظة الإسكندرية وفد من قيادات وزارة المالية وبعض العاملين بالمكتب الفنى للوزير ضم كلا من السادة:

الأستاذ/ عاطف ملش	رئيس قطاعى الموازنة العامة للدولة ومكتب الوزير
الأستاذ/ كارم محمود	رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية
الأستاذ/ ممدوح عمر	رئيس مصلحة الضرائب المصرية
الأستاذ/ محمد الصلحاوى	رئيس مصلحة الجمارك
اللواء/ عاطف الفقى	مستشار الوزير لتكنولوجيا المعلومات للمصالح الإيرادية والجهات التابعة
الأستاذ/ مصباح قطب	مستشار الوزير للتواصل المجتمعى
الأستاذة/ ابتسام سعد	المستشار الإعلامى للوزير
الدكتور/ مصطفى عبد القادر	رئيس قطاع المناطق الضريبية بمصلحة الضرائب المصرية
الأستاذ/ محمد النحاس	رئيس قطاع الشئون التنفيذية بمصلحة الضرائب المصرية
الأستاذ/ أسامة توكل	رئيس المركز الضريبى لكبار الممولين بمصلحة الضرائب المصرية
الأستاذ/ جمال حسين	مدير عام الشئون الإدارية ومدير المراسم بالمكتب الفنى لوزير المالية
الأستاذة/ نجلاء أبو العز	مدير مكتب وزير المالية
الأستاذ/ أحمد عبد الرازق	باحث أول بالمكتب الفنى لوزير المالية

لقاء الوزير برئيس الاتحاد العام للغرف التجارية وأعضاء الغرفة التجارية بالإسكندرية

بناءً على دعوة من السيد الأستاذ/ أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، التقى السيد الدكتور وزير المالية الساعة الثامنة من مساء يوم الجمعة الموافق ٦ ديسمبر ٢٠١٣ وفدا من السادة أعضاء الغرفة التجارية بالإسكندرية وذلك بحضور السادة محافظى البحيرة والشرقية، والسيد الدكتور/ المرسى حجازى وزير المالية الأسبق، والسيد سكرتير عام محافظة الإسكندرية، وبعض السادة القيادات التنفيذية بمحافظة الإسكندرية، والسادة رئيسى مصلحتى الجمارك، والضرائب المصرية، وقطاع الحسابات والمديريات المالية.



الدكتور أحمد جلال وزير المالية يتوسط السيد أحمد الوكيل والدكتور المرسى حجازى

كلمة السيد الأستاذ/ أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية

أعرب السيد الأستاذ/ أحمد الوكيل فى مستهل كلمته عن ترحيبه – نيابة عن ١٦٣٠٠٠ منتسب للغرفة التجارية بالإسكندرية – بالسيد الدكتور/ أحمد جلال وزير المالية، والسيد الدكتور/ المرسي حجازي وزير المالية الأسبق والسادة الحضور مشيرا إلى أن بشائر ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ قد بدأت تلوح فى الأفق متمثلة فى مسودة الدستور التى أتمت لجنة الخمسين إعدادها، ومعربا عن أمله فى أن تنقشع معها رواسب الجمود والركود التى سادت الفترة الماضية وأن يبدأ الاقتصاد المصرى فى الانتعاش وتبدأ الاستثمارات الأجنبية تتحسس طريقها إلى مصر.

ولقد كان من بين بشائر الانفراجة الاقتصادية عقد المنتدى الاستثماري المصرى الخليجى فى مصر، فضلا عن ظهور بعض مؤشرات التحسن والانتقال إلى حال أفضل من الأمس باعتراف بعض التقارير الاقتصادية الدولية التى رصدت أن الثقة في الاقتصاد المصرى قد زادت إذ يستهدف تحقيق معدل نمو يبلغ ٣٪ إلى ٣,٥٪ بعد أن كان يتراوح بين ١,٥٪ ـ ٢٪.

من هنا فقد أضحت الحاجة ماسة إلى رسم خارطة طريق اقتصادية واضحة المعالم، وصار الأمل معقودا على توجيه السياسات المالية – كأحد أدوات السياسات الاقتصادية – وجهة صحيحة دون استسلام للعجز. وخيرا صنعت الحكومة عندما أعلنت عن البدء فى تنفيذ حزم تحفيزية لتنشيط الاقتصاد تتمثل فى الإنفاق الاستثمارى على إنشاء وصيانة الطرق والبنى التحتية، وسداد جانب من مستحقات المقاولين والموردين.

وقد طالب السيد الأستاذ رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية الحكومة باتخاذ عدد من الإجراءات على النحو الآتى:

- عدم الاستغراق فى سياسات علاج الاختلالات عن طريق ضغط النفقات
- تحقيق المزيد من التوسع فى الإنفاق الاستثمارى الحكومى
- تحقيق زيادة متوازنة في النفقات والإيرادات
- دعوة منظمات الأعمال بالقطاع الخاص لمشاركة الحكومة فى صياغة السياسات الاقتصادية

كلمة السيد الدكتور/ أحمد جلال وزير المالية

أعرب السيد الدكتور/ أحمد جلال عن تقديره وامتنانه لحفاوة الاستقبال، موضحا الغرض الأساسى من زيارته إلى الإسكندرية وهو القيام بجولة ميدانية لمتابعة سير العمل بالمؤسسات التابعة لوزارة المالية فى الإسكندرية. وأوضح أنه سيتناول فى كلمته الحديث عن رؤية وزارة المالية للموقف الاقتصادى الحالى والرؤية المستقبلية، كما سيتناول جانب الاستثمار.

أولا: الموقف الاقتصادى الحالى والرؤية المستقبلية

أوضح السيد الدكتور وزير المالية أن الاقتصاد المصرى يعانى من متاعب متنوعة على النحو الآتى:

- عدم التوازن بين الإيرادات والمصروفات فالدخل أقل من المنصرف، والعجز قد بلغ فى العام المالى الماضى ٢٠١٢/٢٠١٣ نسبة ١٤٪ من الناتج القومى الإجمالى بمبلغ ٢٤٠ مليار جنيه.
- انخفاض معدل النمو وتعطل المصانع وتباطؤ النشاط الاقتصادى
- ارتفاع معدل البطالة ليصل إلى ١٤٪ حيث هناك نحو ٣,٦ مليون مصرى لا يجدون عملا.
- إحساس عام لدى المواطنين بعدم العدالة، رغم أنه فى الماضى كان معدل النمو يتراوح بين ٥٪ ـ ٧٪ إلا أن المواطن لم يكن يشعر به مما يدل على أن النمو كان يذهب لفئة بعينها.

وعلى قدر المشكلة وتشعبها، ينبغى أن يتعامل الحل مع كافة جوانبها. أما الحلول الجزئية فلن تؤتى ثمارها فى العلاج الناجع للمشكلة. لقد ظلت الحكومات المتعاقبة من بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ولمدة عامين تتفاوض مع صندوق النقد الدولى دون جدوى. وحتى لو تم الاتفاق مع الصندوق، فهذا يمثل جانبا ضئيلا من الحل إذ يتناول جانب تخفيض عجز الموازنة العامة، إلا أنه يسبب مشكلات أخرى جانبية ولا يحل المشكلة الرئيسية برمتها.

لقد بنت الحكومة الحالية توجهها على تحليل حقيقى وفهم واقعى لمشاكل المجتمع، لذلك اتبعت سياسة توسعية. ولو أرادت الحكومة أن تسلك مسلكا سهلا للجأت إلى طباعة النقود التى تسبب مشكلة أخرى تتمثل فى زيادة معدل التضخم. لذا كان من الضروري التعامل مع الجوانب المتعددة للمشكلة من خلال التوسع في الإنفاق الاستثماري. فتم استخدام وديعة الحكومة بالبنك المركزى المصرى فى فتح اعتماد إضافى يستخدم لتقليل الدين العام، وزيادة الإنفاق الاستثمارى فى البنية التحتية الأمر الذى يشجع على التشغيل وتنشيط الحركة الاقتصادية، وهذا على الأجل القصير. أما فى الأجل المتوسط فإن الاستثمار في البنية الأساسية من شأنه أن يشجع القطاع الخاص على فتح مجالات عمل جديدة وبناء مصانع جديدة.

وبالنسبة للجانب الاجتماعى، فإن هناك تصورا لدى البعض يختزل مفهوم العدالة الاجتماعية فى تطبيق الحدين الأدنى والأقصى. والحقيقة أن هذا جانب واحد من المفهوم الواسع للعدالة الاجتماعية. أما الجوانب الأخرى فمنها جانب تكافؤ الفرص فى كافة المجالات؛ فى العمل، والتمكين من خلال زيادة الإنفاق على التعليم والصحة، والحماية الاجتماعية من خلال برامج الضمان الاجتماعى وإعادة النظر فى حزمة الدعم وتطبيق أسلوب الاستهداف بالانتقال من دعم السلع إلى دعم الأفراد لضمان وصوله إلى مستحقيه. وهذا بدوره يؤدي إلى وفر فى قيمة الدعم وفعالية فى إنفاقه.

ثانيا: الاستثمار

من الطبيعى أن يسعى المستثمرون إلى تحقيق الربح فهذا حقهم والدولة تحتاج منهم إلى العمل وأداء حق الدولة من الضرائب والرسوم وخلافه. والمستثمر له حق فى أن يطمئن إلى الموقف السياسى والأمنى قبل أن يضخ استثماراته فى البلاد. فالموقف السياسى هام للاقتصاد. وفى هذا السياق أشار السيد الدكتور وزير المالية إلى أنه قد ألف كتابا يجيب من خلاله عن سؤال يطرحه عن السبب وراء نجاح أو فشل الدول ... هل هو الاقتصاد أم السياسة؟ وانتهى الكتاب إلى أن السبب فى ذلك هو السياسة. والمثال على ذلك كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية. فهذان البلدان متشابهان إلى حد كبير فى الموقع، وفي الموارد الطبيعية، وفي القوى البشرية، إلا أن الفرق الوحيد بينهما يكمن فى النظام السياسى. فالمجتمعات التى تتبنى سياسات تشجع على الإنتاج، هى المجتمعات المؤهلة للنمو بشكل مستدام.

إن المستثمرين نوعان: نوع يبحث عن العمل دائما وينشط الاقتصاد وهذا عادة ما ينجح ويحقق للبلاد النجاح، ونوع آخر يبحث عن فرص تحقق له المكسب السريع دون النظر إلى أية اعتبارات أخرى وهذا لا يبنى اقتصادا حقيقيا.

إن مصر مقبلة على تحول سياسى واقتصادى كبير ولكى تصل إلى هذا التحول المأمول فلابد أن تمر بمرحلة التجربة والخطأ حتى تصل إلى الأسلوب الأوفق. وأعرب عن تفاؤله بشأن مستقبل الوطن. وشبه حال مصر بأحوال كثير من بلدان أمريكا اللاتينية، فبعض هذه البلدان كانت تتبنى سياسات حمائية وسياسات اشتراكية كان لها عوائد وفوائد جيدة فى حينها وقت كانت الحاجة إلى مثل هذه السياسات ضرورية للتحول بعد ذلك إلى مرحلة أخرى تتواكب مع التغير العالمى. وكذلك كانت حال مصر فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حين كانت لديها مثل هذه السياسات. لكن الفرق بين مصر وتلك البلدان أن مصر لم تتمكن من التحول بالشكل المناسب.

واختتم الوزير كلمته بأن مصر مقبلة على مرحلة أساسها النمو والعمل والاجتهاد والعدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن بين المؤسسات دون استئثار لأحد.

الأسئلة والمناقشات

طرح السيد الأستاذ/ أحمد الوكيل تساؤلا عما ستفعله الحكومة بعد نفاد المعونات التى قدمتها الدول العربية الشقيقة والبالغة قيمتها ٩,٠ مليار دولار؟

فأجاب السيد الدكتور الوزير قائلا: إن الحكومة تهتم بفكرة الاستدامة فلا نريد أن نصدر مشكلة للحكومات التالية. فلدينا قدر من المسئولية وحرص على الاستدامة المالية وتحسين الأوضاع قدر الاستطاعة. كانت لدينا ضائقة مالية فلما جاءت أموال المنح والقروض العربية، وجهناها لاستخدامات معينة، نعمل على أن تكون لدينا موارد تقابل استخداماتنا في السنوات المقبلة ولذلك نعمل على الآتى:

أ. مع تطبيق خارطة الطريق وبانتخاب برلمان ورئيس سيكون هناك قدر من الاستقرار والأمن والمصداقية فتعود السياحة.

ب. تقديم حزمة تنشيط الاقتصاد التى تدفع النمو وتعيد الاستثمار وتستخدم الطاقة المعطلة. ولقد كان مؤتمر الاستثمار الخليجى مؤشرا طيبا على ذلك حيث بلغ عدد الحضور نحو ١٢٠٠ فردا. وفى كلمة ألقاها رئيس مجموعة إعمار الإماراتية خلال ذلك المؤتمر أثنى على فرص الاستثمار فى مصر وأقر بأنه حقق عائدا على استثماراته فى مصر رغم صعوبة هذه المرحلة. وتحدث رئيس أحد أكبر صناديق الاستثمار فى روسيا عن إمكانية ضخ نحو ١٠ مليارات دولار استثمارات روسية فى مصر. كل ذلك يزيد من موارد الدولة ويقلل العجز.

ج. قيام البنك المركزى المصرى بخفض سعر الفائدة بمقدار ٣,٥٪ يؤثر إيجابيا على خدمة الدين ومن ثم يساهم فى خفض تكلفة الدين العام.

د. دراسة إحلال ضريبة القيمة المضافة محل ضريبة المبيعات تحقيقا للعدالة الضريبية.

إن هذه الحكومة ترسى قواعد لمساعدة نفسها والحكومات القادمة. فنستهدف خفض العجز إلى ١٠٪، وندرس تشريعات جديدة لتحسين مناخ الاستثمار في المرحلة القادمة ونعدها لعرضها على البرلمان القادم.

وطرح السيد الأستاذ/ أحمد الوكيل تساؤلا حول ضريبة القيمة المضافة وما إذا كانت سترتب أعباءً إضافية على المستهلك.

فأجاب السيد الدكتور الوزير مؤكدا أنه لا يوجد إصلاح دون أن يكون له ثمن. ومن المعروف أن فى الإصلاح من يكسب ومن يخسر، لكن إذا كانت فوائده أكثر من خسائره على البلاد بصفة عامة فهذا توازن ينبغى تحقيقه من جانب الحكومة. وباختصار فإن ضريبة القيمة المضافة تعيد توزيع العبء على المراحل المختلفة للسلعة.

ثم طرح السيد/ أحمد الوكيل سؤالا آخر عن أن بعض الوزراء في الحكومة الحالية قد أعربوا عن عدم اكتراثهم بقرض صندوق النقد الدولى، ونحن نرى أنه شهادة من المؤسسات الدولية بالجدارة الائتمانية للدولة المصرية.

فأجاب السيد الدكتور الوزير قائلا: أنا واحد من أعضاء الحكومة الذين يقولون إننا لا نحتاج لقرض صندوق النقد الدولى لسببين:

أ. أن الصندوق يفرض تشخيصه الخاص لما يعانى منه الاقتصاد المصرى وهذا التشخيص يركز على جزء من المشكلة وقد يسبب مشكلة أخرى لأنه سيقول حتما إن الاقتصاد المصري ضعيف. ولو اتبعنا حزمة إصلاحات الصندوق لكانت ستسبب ضررا نظل نعالج فيه لفترات طويلة.

ب. أن ما يظنه البعض من أن قرض الصندوق يعد بمثابة شهادة بالجدارة الائتمانية فهذه خرافة. فليس هناك نجاح خير من أن تنجح بالفعل. وإذا كنت ناجحا فلن يستطيع أحد – متى كان منصفا – أن ينكر هذا النجاح. وقد بدت بالفعل بوادر هذا النجاح من خلال رفع التقييم الائتماني لمصر. فمصر الآن تستعيد سمعتها بنفسها.

وطرح أحد أعضاء الغرفة التجارية بالإسكندرية سؤالا تناول الشق الأول منه الاقتصاد غير الرسمي وكيفية دمجه فى الاقتصاد الرسمى، وتناول الشق الثانى كيفية تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد خاصة أن هناك مجموعة من أعضاء الغرف يتعرضون لتهم من جانب الجمارك بالتهريب لأنهم وكلاء ملاحيون.

فأجاب السيد الدكتور وزير المالية شارحا أن القطاع غير الرسمى لا يصلح معه الإجبار على الدخول فى المنظومة الرسمية. نريد تقديم حزمة تحفيزية مغرية لهذا القطاع بحيث لا يرفضها (An offer that can't be refused) حزمة تحفيزية متكاملة تقلل من تكلفة الدخول للسوق والتوسع والخروج من السوق، وتبسط الإجراءات ولهذا نسعى إلى إعداد تشريع خاص بذلك. أما عن الشفافية والفساد، فالفساد – من وجهة نظرى – ثلاثة أنواع:

أ. فساد النظام السياسى الذى يسن قوانين تخدمه وتصب فى مصلحته.

ب. وفساد بسبب أن القواعد المعمول بها تتيح مصلحة فئة بعينها دون غيرها.

ج. وفساد بسبب الإهمال والاستهتار وعدم تطبيق القانون.

ولكل نوع علاجه الخاص. أما عن الجزء الأخير من السؤال فإذا كانت هناك حالات محددة فيرجى تقديمها فى مذكرة توضح ملابساتها وسيتم النظر فيها.

وطرح سؤال عن حزمة التنشيط الجديدة التى ستطرحها الحكومة فى يناير ٢٠١٤ خلاف الحزمة الحالية.

فأجاب السيد الدكتور الوزير قائلا: نركز على حوافز الاستثمار بمفهوم مختلف عن فكرة الإعفاءات الضريبية وما على شاكلتها، فأفضل وسيلة لمساعدة المستثمر توفير بيئة سياسية مستقرة وآمنة، والتزام الدولة، ووجود توازن كلى فى الاقتصاد، وتحسين مناخ الاستثمار من خلال خفض تكلفة المعاملات والإجراءات ومكافحة الفساد وتحسين البنية الأساسية. نؤمن أن الحلول الاستثنائية لا تنفع وليس لها استدامة.

ثم طرح سؤال من جزأين: الأول عن موقف توافر النقد الأجنبى. والثانى عن الشركات المصرية التى عملت أثناء الثورة وزادت من طاقتها الإنتاجية أما تستحق تحفيزا؟

فأجاب السيد الدكتور الوزير مؤكدا أن السياسة النقدية من اختصاص البنك المركزي وهو يتمتع باستقلالية تامة فلا تتدخل الحكومة في عمله. وبشكل عام فالوضع تحسن وأصبح هناك توافر تدريجي للنقد الأجنبي. وأما عن الشق الثانى الخاص بالشركات فقد سبقت الإشارة إلى أن الحكومة تعمل على توفير المناخ الملائم للعمل بما يحقق الاستدامة.

وطرح سؤال آخر من ثلاث نقاط: على النحو الآتى:

- **من خلال دراسات وزير المالية فى الاقتصاد غير الرسمى علمنا أن نسبة ٤٠٪ من العمالة تتركز فى الاقتصاد غير الرسمى. فما الحل لهذه المشكلة؟**
- **كان مؤتمر الاستثمار الخليجى فى مصر مبشرا بالخير. فما النتائج الملموسة لهذا المؤتمر؟**
- **مصر لديها موارد كثيرة وواعدة. فما هى (الروشتة) التي تجعل مصر مكتفية ذاتيا؟**

فأجاب السيد الدكتور الوزير قائلا: بالنسبة للقطاع غير الرسمى فقد أجبت عن هذه النقطة منذ قليل. وربما أزيد أن هناك جانبا مهما داخل القطاع غير الرسمى وهو جانب العقارات غير المسجلة حيث تبلغ نسبة العقارات غير المسجلة نحو ٨٧٪ من جملة العقارات فى مصر وهذا الجانب من القطاع غير الرسمى يمكن إحياؤه عن طريق تسجيله وهذا أحد مكونات مشروع القانون المقترح إصداره لتنظيم القطاع غير الرسمى. وأما عن مؤتمر الاستثمار الخليجى فى مصر، فالمؤتمرات وحدها لا تكفى. ولكنه يوفر المعلومات اللازمة للمستثمرين لاتخاذ القرار الاستثمارى اللازم. ونأمل أن نرى له نتائج ملموسة قريبا. وفيما يتعلق (بالروشتة) الاقتصادية لمصر فقد كتبت ورقة بحثية بعنوان "مصر بعد ٢٥ يناير" وكان ذلك فى مايو ٢٠١١ بمناسبة الحوار الوطنى الذى أداره الدكتور/ عبد العزيز حجازى رئيس وزراء مصر الأسبق، سجلت فيها رؤيتى لمستقبل مصر الاقتصادى. وأعتقد أن الحكومة الحالية تأخذ توجها يتفق إلى حد كبير مع هذ الرؤية.

ثم طرح السيد اللواء/ محافظ البحيرة سؤالا عن موقف مصانع الغزل والنسيج المتعثرة فى كفر الدوار وفى غيرها من المدن مشيرا إلى أن موازنة الدولة تتحمل نحو ٧٥ مليون جنيه شهريا لأجور العمال. والمشكلة تكمن فى عدة نقاط من أهمها: عدم توافر سيولة لشراء الخامات اللازمة للعمل، وتقادم الماكينات التى لا تواكب التطور، بالإضافة إلى لجوء مصانع القطاع الخاص إلى استيراد أقطان من الخارج ولابد من حماية هذه الصناعة الوطنية لأن هذا يمثل بعدا اقتصاديا واجتماعيا مهما. ومن ناحية أخرى فإن النمو الزراعى فى مصر مهدد بعدم توافر المياه الكافية للرى، من هنا تتنامى الحاجة إلى النمو الصناعى والتحول إلى الصناعة تدريجيا. إننا نستورد بنحو ٢٠٠ مليار جنيه كيماويات على الرغم من أنه يمكن تصنيعها محليا.

فأجاب السيد الدكتور الوزير قائلا: أتفق مع السيد المحافظ فيما قال، فمصانع الغزل والنسيج فى القطاع العام تحتاج إلى استثمارات والعمالة تزيد وهذه مشكلة لابد من حلها حلا شاملا ومستديما وقد جرى عقد عدة اجتماعات بين وزراء الاستثمار والصناعة والتخطيط والمالية وتم الاتفاق على الآتى:

- في الأجل القصير يتم سداد مستحقات العمال.
- فى الأجل المتوسط والطويل يتم إعادة هيكلة هذه الشركات وضخ استثمارات فيها لهذا الغرض.

أما فيما يتعلق بحماية الصناعة فلماذا نحمى صناعة أو قطاعا بعينه دون غيره؟! لقد أجريت مع فريق بحثى دراسة على الصناعات المصرية منذ عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠ فوجدنا أن السياسات الحمائية تؤدي إلى ضعف الصناعة وعدم تشجيعها على بذل مزيد من الجهد. والحل ربط الحوافز بأداء محدد.

وطرح سؤال عن قوانين تحفيز المشروعات الاستثمارية الكبرى مثل قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وقانون مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية الأساسية (ذذذ) وغيرها وما يعتريها من عيوب تعوق تطبيقها بشكل جيد مما يتطلب إعادة النظر فى هذه القوانين.

فأجاب السيد الدكتور الوزير أن هناك استراتيجية لدى الحكومة وتوجه لإعداد حزمة جديدة من التشريعات الإصلاحية لتحفيز الاستثمار سواء من خلال تعديل بعض القوانين القائمة أو تقديم قوانين جديدة.

زيارة منطقة ضرائب مبيعات شرق الإسكندرية

توجه السيد الدكتور/ أحمد جلال وزير المالية والوفد المرافق لسيادته الساعة التاسعة صباح يوم السبت الموافق ٧ ديسمبر ٢٠١٣ إلى منطقة ضرائب مبيعات شرق الإسكندرية بمنطقة سيدى جابر حيث استقبله السيد الأستاذ/ ممدوح عمر رئيس مصلحة الضرائب المصرية، والسيد الدكتور/ مصطفى عبد القادر رئيس قطاع المناطق الضريبية بالمصلحة، والسيد الأستاذ/ محمد النحاس رئيس القطاع التنفيذى بالمصلحة، والسيد الأستاذ/ أسامة توكل رئيس المركز الضريبى لكبار الممولين التابع لمصلحة الضرائب المصرية، وبعض السادة قيادات المنطقة الضريبية بشرق الإسكندرية، والسادة رؤساء المأموريات التابعة لهذه المنطقة، والسادة العاملون بالمنطقة الضريبية والمأموريات.



وزير المالية ورئيس مصلحة الضرائب خلال زيارة منطقة ضرائب المبيعات بالاسكندرية

■ الجولة التفقدية

ثم قام السيد الدكتور الوزير بجولة تفقدية فى الإدارات والمأموريات التابعة للمنطقة حيث شرح له السيد/ ممدوح عمر رئيس مصلحة الضرائب المصرية أن هذا المبنى يضم ثلاثة أدوار ملك مصلحة الضرائب المصرية تضم منطقة ضرائب مبيعات شرق الإسكندرية وبعض المأموريات التابعة لها. ويبلغ عدد العاملين بالمنطقة الضريبية نحو ١٢٠٠ عامل. وقد تساءل الوزير عن مدى استيعاب المكان للعاملين فأوضح السيد رئيس المنطقة الضريبية أن المكان يضيق بالعاملين حيث يجلس كل اثنين على مكتب واحد ورغم ذلك يحاول العاملون المحافظة على رونق المكان واستيعاب الأعداد قدر المستطاع ونحتاج إلى صيانة بشكل دورى، فأوصى الوزير بضرورة عقد اجتماع بشأن موضوع الصيانة بحضور السيد رئيس قطاع الموازنة العامة. ثم أشار رئيس مأمورية الرمل إلى أن المأمورية قد حققت الربط الشهر الحالى بمبلغ ١٨ مليون جنيه.

- إدارة الشئون القانونية:

ثم قام السيد الدكتور الوزير بجولة تفقدية فى إدارة الشئون القانونية بالمنطقة الضريبية حيث استرعى نظر الوزير تكدس الأوراق على الأرفف وتساءل لماذا لا يتم ميكنة العمل للاستغناء عن كل هذه الأوراق؟ فأفاد السيد رئيس المنطقة الضريبية أن هذه أوراق القضايا ولابد من الاحتفاظ بأصوال هذه الأوراق لأن المحكمة تطلب الاطلاع على الأصول أحيانا. ثم تساءل الوزير عن مدد هذه القضايا فأجاب السيد رئيس المنطقة الضريبية أن من بينها قضايا مفتوحة منذ عام ١٩٨١ ولكن عدد هذه القضايا القديمة ليس كبيرا فهى فى حدود ٢٥ قضية. فأوصى الوزير بضرورة النظر فى التصالح والخروج من القضايا القديمة.

تطرق الوزير إلى فكرة تطبيق ضريبة القيمة المضافة فأجابه أحد العاملين أن المصلحة تطبق حاليا ضريبة القيمة المضافة بشكل جزئى. وأضاف السيد رئيس مصلحة الضرائب أنها مطبقة على السلع فقط عدا الخدمات فكل ما ليس بسلعة لا تطبق عليه ضريبة القيمة المضافة حاليا. ثم تساءل الوزير عن عدد العاملين بالحجرة فتلقى الإجابة بأن عددهم ١٢ شخصا وهذا عدد مناسب. وبصفة عامة فهناك حاجة لعاملين إضافيين على مستوى مصلحة الضرائب وقد تم الإعلان عن وظائف خالية منذ عام ولم يتم التعيين حتى الآن. فأوصى الوزير بضرورة الإسراع فى إنهاء إجراءات تعيين الناجحين فى مسابقة التوظيف.

كما أوضح أحد العاملين أن هناك مشكلة مع هيئة قضايا الدولة فى أنها تترافع من خلال محامييها فى حين ترى إدارة الشئون القانونية أن محامييها يكونون أكثر دراية واستيعابا لملف القضية التى يعايشونها إلا أن هذا ما يقرره قانون الهيئة. وتقوم الإدارة القانونية بإمداد هيئة قضايا الدولة بكافة تفاصيل القضايا ومذكرات الدفاع وما يتطلبه الدفاع عن المصلحة من مستندات فى شأن القضية. كما عرض بعض السادة العاملين فى الإدارة مجموعة من المشكلات الفنية الأخرى على الوزير، منها أن بعض الممولين قد صدرت ضدهم أحكام رغم أنهم متوقفون عن النشاط. وقد أوصى الوزير بإعداد مذكرة تضم هذه المشكلات القانونية ومقترحات وبدائل حلها حتى يتم التعامل معها بالشكل المناسب على أن تكون هذه المشكلات لها صفة العمومية.

- إدارة العمليات الضريبية:

ثم توجه السيد الدكتور الوزير إلى إدارة العمليات الضريبية حيث استمع إلى شرح من العاملين حول طبيعة عمل الإدارة. أوضح أحد العاملين أن فى هذه الإدارة يقوم الممول بإجراء الخطوات التنفيذية للتسجيل فى ضريبة المبيعات. واستعرض الوزير النماذج التى يقوم الممول باستيفائها لهذا الغرض. وأفاد أحد العاملين أن حد التسجيل للضريبة حاليا ٥٤٠٠٠ جنيه بالنسبة للنشاط التجارى وفى حالة رفع حد التسجيل سينخفض عدد المسجلين بالضرورة.

وتساءل الوزير عن تأمين بيانات الممولين فأجابه أحد العاملين أن هناك خصوصية لبيانات الممول المسجلة على الحاسب الآلى إذ لا يطلع عليها غير الموظف المختص من خلال إدخال اسم المستخدم (User Name) وكلمة مرور (Password)على الحاسب الآلى. وللممول الاطلاع

على بياناته الخاصة من خلال اسم مستخدم (User Name) وكلمة مرور (Password) خاصة به تقدم له من جانب هذه الإدارة.

- إدارة الفحص:

ثم انتقل السيد الدكتور الوزير إلى إدارة الفحص بمأمورية الرمل حيث تعرف على أن عدد العاملين بالإدارة يبلغ ١٤ فردا وأن هذا العدد غير كافٍ بالنسبة لطبيعة عمل هذه الإدارة. كما استمع الوزير لشرح أحد العاملين الذى أوضح أن الفحص يجرى عن طريق عينة مركزية وفقا لمعايير محددة. وشدد الوزير على ضرورة حسن معاملة مأمور الفحص للممولين فى إطار القانون.

- إدارة التحصيل:

ثم توجه السيد الدكتور الوزير إلى إدارة التحصيل حيث قام أحد العاملين بالإدارة بشرح طبيعة عملها موضحا أن الإدارة تقوم بتحصيل الضريبة غير المتنازع عليها أمام المحاكم فقط أما المتنازع عليها فتتركها لحين الفصل فى المنازعة القضائية. وتساءل الوزير عن درجات الطعن التى يلجأ إليها الممول، فأوضح أحد العاملين أن هناك لجانا للطعن أولا ثم لجنة لفض المنازعات.

شدد الوزير على عدم اللجوء للتقدير الجزافى. وأكد على ضرورة تعامل الإدارة مع المأمور المتعسف. فأفاد السيد رئيس المنطقة الضريبية إن خبرة العمل تجعل رؤساء المأموريات قادرين على التمييز بين المتعسف وغيره ويتم استبعاد المتعسف من التعامل مع الممول نهائيا كما أن هناك شكاوى ترد إلى المأموريات والمناطق ويتم التعامل معها. ثم أثار الوزير مشكلة شراء الفواتير وتساءل عن كيفية التعامل معها. فأجاب احد العاملين أن هذا يتبين بسهولة من خلال الفحص ومن يثبت تورطه يتعرض للمساءلة القانونية. ثم شدد الوزير على ضرورة التضييق على هذه الممارسات السيئة باتخاذ إجراءات تمنع ذلك من الأساس.

- إدارة مساعدة المسجلين:

ثم انتقل السيد الدكتور الوزير إلى إدارة مساعدة المسجلين حيث لفت انتباهه اهتمام العاملين بهذه الإدارة برونق المكان وزينته ونظافته فأثنى على ذلك. وأوضحت إحدى العاملات بالأدارة أن السبب وراء هذا الاهتمام الزائد بالمكان أنه أول مكان يرد إليه الممول فى تعامله الأول مع المأمورية حيث يتقدم الممول الراغب فى التسجيل بمستنداته لتجرى مراجعتها من جانب الإدارة وإرشاده إلى ما قد يكون فيها من نقص وكيفية استيفائه. ثم يتم توجيه الممول إلى الإدارات المعنية وفقا لطبيعة نشاطه. كما تقوم الإدارة بتقديم الاستشارات الفنية للمول والتوعية بالمواعيد القانونية لتقديم الإقرارات. وأضافت أن الإدارة تعمل كمحاسب قانونى للممول. كما تتولى الإدارة مهمة الرد على كافة استفسارات الممولين. وينقص الإدارة إدخال الخدمة الصوتية حيث تتوافر هذه الخدمة فى مأموريات محافظة القاهرة فقط. فأفاد السيد/ محمد النحاس رئيس قطاع الشئون التنفيذية بأنه يجرى العمل على إدخال الخدمة الصوتية إلى مأموريات الإسكندرية وباقي المحافظات تباعا. أكد الوزير على ضرورة الإسراع بتنفيذ ذلك.

■ جلسة الرد على أسئلة العاملين بالمنطقة الضريبية:

عقب الجولة التفقدية التى قام بها السيد الدكتور الوزير داخل مبنى منطقة ضرائب مبيعات شرق الإسكندرية، توجه سيادته إلى قاعة الاجتماعات الرئيسية بالمنطقة الضريبية لعقد جلسة مع السادة العاملين بالمنطقة لتوجيه كلمة قصيرة لهم والإجابة على أسئلتهم واستفساراتهم.

افتتح السيد/ محمد النحاس رئيس قطاع الشئون التنفيذية بمصلحة الضرائب المصرية الجلسة بالترحيب بالسيد الدكتور وزير المالية وتقديم الشكر لسيادته نيابة عن جميع الحاضرين على اهتمام سيادته بزيارة المناطق التنفيذية ومواقع العمل للتعرف على طبيعة سير العمل والوقوف على المشكلات المتعلقة ببيئة العمل. ثم أعطى المجال للسيد الدكتور الوزير لإلقاء كلمته للعاملين ثم الإجابة على أسئلتهم.

استهل السيد الدكتور الوزير كلمته بالإعراب عن سعادته البالغة بوجوده فى الإسكندرية التى يشعر دائما بالسعادة كلما زارها فهى مدينة جميلة ولها طابع مميز. ثم أشار إلى جولته التفقدية بإدارات المنطقة الضريبية واصفا إياها بالتجربة الرائعة التى تعرف من خلالها على سير العمل. وأوضح أن الغرض من هذه الزيارة وأمثالها التعرف على أهمية ما تقوم به الإدارات التنفيذية. وأكد على ما رآه من اهتمام العاملين بعملهم وتقديم خدمة جيدة للممول وأعرب عن أمله فى مزيد من الاهتمام بتحسين الخدمة مشيرا إلى أن الممول مواطن مصرى بالأساس كما أن مأمور الضرائب مواطن مصرى مؤتمن على المال العام.

أضاف الوزير أن رسالته وواجبه الاهتمام بما يقوم به العاملون فى الوزارة ومصالحها وتقديم كل المساعدة الممكنة لتحسين بيئة العمل. وأشار إلى أن هذه المرحلة لا تتحمل المزيد من المطالب الفئوية فهى مرحلة التأسيس لفكرة الصالح العام وأداء كل إنسان لواجبه والعمل على حل المشكلات التى لها صفة العمومية والتى بإزالتها تتحسن بيئة العمل. وترتيب الأولويات أمر ضرورى والتفكير الاقتصادى مبنى على كيفية التعامل مع مشكلة ندرة الموارد من خلال ترتيب الأولويات. وأكد على أن المطلوب من العاملين تقديم الاقتراحات والحلول والبدائل من أجل تحسين الأداء العام.

الأسئلة والمناقشات

أفسح السيد الدكتور الوزير المجال للسادة العاملين بالمنطقة الضريبية لطرح أسئلتهم ومقترحاتهم.

طرح أحد العاملين سؤالا قال فيه: لقد انتظرت طويلا أن يتولى حقيبة المالية وزير مفكر اقتصادى مرموق ذو خبرة وفكر مستنير، فتحقق هذا الأمل بتولى سيادتكم وزارة المالية. وإننا نتوجع من مشكلات أود أن أضع بين يدى سيادتكم بعض المقترحات بشأنها على النحو الآتى:

١. نحتاج إلى تخصيص دوائر قضائية لنظر قضايا الضرائب التى تفاقم عددها حتى تتحقق العدالة الناجزة وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية.
٢. ضرورة تفعيل إدارة مباحث التهرب الضريبى بشكل مختلف ويكون هناك تواصل فعال بين مأموريات الضرائب وهذه الإدارة من حيث سرعة الاستجابة. فالضرائب وحدها تمثل ٨٠٪ من الإيرادات السيادية وإحكام السيطرة على التهرب يقلل الفاقد منها.
٣. نحتاج إلى تحسين بيئة العمل بصفة عامة.
٤. صدرت أحكام فى دعاوى بعض العاملين بأحقيتهم فى استرداد خصم ضريبية كسب العمل، والمرجو تعميم تنفيذ هذا الأمر على جميع الحالات دون الحاجة إلى رفع دعاوى قضائية وذلك من خلال إصدار قرار إدارى بذلك.
٥. تشكيل لجنة متخصصة من خبراء فى إدارة الموارد البشرية لاختيار القيادات تحقيقا للشفافية والاستقرار الوظيفى للعاملين.

أجاب الوزير قائلا: هذه الاقتراحات وجيهة، وهناك محاولات للإسراع بالقضايا المعطلة ونسعى حاليا لمزيد من التنسيق مع إدارة مكافحة التهرب الضريبى. وفيما يتعلق بتحسين بيئة العمل فقد طلبت ذلك من رؤساء المصالح وعلى استعداد لتقديم الدعم المالى اللازم لذلك. وبالنسبة لحقوق العاملين فى استرداد خصم ضريبة كسب العمل فسأرجع إلى دراستها وفهمها العميق حتى نأخذ فيها قرارا مناسبا. أميل إلى عدم "شخصنة" المشاكل وسأبحث في كل هذه الأمور بدقة والمشاكل لا تحل في لحظة.

طرحت إحدى العاملات بإدارة الميكروفيلم قضية ضعف الاهتمام بالجانب التكنولوجى فى المصلحة، وقلة العمالة فى إدارة الميكروفيلم رغم أهمية الدور الذى تقوم به هذه الإدارة فى توثيق كافة المستندات الخاصة بالعمل وحفظها إلكترونيا مشيرة إلى أن الأمر قد يحتاج إلى تعيينات جديدة قدر ما يحتاج إلى إعادة توزيع القوى العاملة داخل المصلحة بصفة عامة. كما اقترحت فى هذا الإطار تحفيز العاملين من خلال تطوير الأداء وتوفير الاحتياجات التكنولوجية اللازمة للعمل مع إعادة النظر في معايير الأداء.

أجاب الوزير قائلا: إن المعلومات لها قيمة كبيرة ولابد من الاهتمام بها فهى ضرورية للعمل. وأما التحفيز فلا ينبغى أن يطبق على إدارة دون أخرى بل يتعين أن تكون هناك قواعد موحدة يخضع لها الجميع. وأحيل هذا السؤال للسيد رئيس المصلحة للرد عليه.

فأفاد السيد/ ممدوح عمر أنه لا تمييز لبعض العاملين على بعض فالكل يكمل بعضه. وإدارة الميكروفيلم نهتم بها وأرى إبلاغنا باحتياجاتكم تفصيليا من العمالة والاحتياجات الأخرى و نحن مستعدون لدعمكم.

طرح أحد العاملين مسألة زيادة التهرب الضريبى بسبب قصور التشريع. واقترح العودة إلى إقرار الثروة الذى يقدمه الممول كل خمس سنوات السابق إلغاؤه كما يقدم الموظف إقرار الذمة المالية. كما طرح قضية أخرى تتعلق بضريبة الدمغة على تذاكر الطيران حيث من الضرورى تحريك قيمتها من ١٠,٥ جنيهات حاليا إلى مبلغ مناسب وليكن ١٠٠ جنيه.

فأجاب الوزير بالموافقة على دراسة هذين المقترحين.

قدم أحد العاملين مقترحا بأن تقوم مصلحة الضرائب بتوفير عقارات وسيارات للعاملين بها من خلالها مباشرة تيسيرا على العاملين من التعامل مع البنوك وشركات العقارات وغيرها وذلك بقيام المصلحة بتوفير هذه العقارات والسيارات وبيعها للعاملين بالآجل مقابل هامش ربح بسيط تحقيقا للربح من جانب المصلحة.

أجاب الوزير أن هذا يحتاج إلى دراسة جدوى.

أثارت إحدى العاملات قضية الترقية للوظائف العليا داخل المصلحة وأنها غالبا ما تتم بالأقدميات ودون النظر للكفاءات مؤكدة أن الدولة المصرية ليست ميراثا لقدامى الموظفين. وطالبت بضرورة تغيير هذا الأسلوب بما يتوافق مع الثورتين المصريتين العظيمتين مؤكدة على أن مشكلة الحكومة المصرية عدم وجود صف ثان مؤهل لاعتلاء المناصب العليا.
أجاب الوزير قائلا: أشكر لكِ هذا الشعور الطيب بالقلق على حال الدولة وأوافق كلية على انتقاء القيادات العليا على أساس موضوعى. فالجهاز البيروقراطى فى مصر قد بلغ ٦,٥ مليون موظف وليس من السهل التعامل معه بين عشية وضحاها. نتعامل مع الأولويات وهذا سوف يكون متاحا فى مرحلة أخرى. إن هذه الحكومة تحاول دائما أن تتأكد أن مصر تسير فى الاتجاه الصحيح.

زيارة المديرية المالية بالإسكندرية

وفى الساعة الحادية عشرة والربع صباحا من ذات اليوم وصل السيد الدكتور/ أحمد جلال وزير المالية والوفد المرافق لسيادته إلى المحطة الثانية من هذه الزيارة وهى المديرية المالية بالإسكندرية بمنطقة سموحة حيث كان فى استقبال سيادته السيد الأستاذ/ كارم محمود رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية، والسيد الأستاذ/ جمال أبو الفتوح مدير المديرية المالية بالإسكندرية، والسادة قيادات المديرية المالية، والسادة العاملون بها. وكان من أوائل الذين التقاهم الوزير هناك أحد مصابى الثورة الذين تم تعيينهم مؤخرا بالوزارة حيث أعرب للوزير عن خالص شكره وامتنانه على تعيينه وزملائه من مصابى الثورة فى وظائف بالحكومة رغم أن بعضهم قد تجاوز الأربعين من العمر. ولقد كان لقاء الوزير به حفيا وترحيبه به حارا.



الدكتور أحمد جلال والسيد كارم محمود يتوسطان العاملين بالمديرية المالية بالإسكندرية

استرعى نظر الوزير أن مبنى المديرية المالية جديد، فأوضح السيد/ كارم محمود أن هذا المبنى جديد بالفعل وأنه تم افتتاحه مؤخرا وتم نقل العاملين إليه. وأضاف السيد/ جمال أبو الفتوح أن هذا المبنى مؤسس ليتحمل ستة أدوار إلا أنه نظرا للإمكانات المحدودة فقد تم إنشاء ثلاثة أدوار فقط. وأكد السيد/ كارم محمود أن القطاع سيعمل على الاستجابة لتوصية الوزير بتنميط المبانى التابعة للقطاع لتأخذ جميعها شكلا واحدا. فعقب الوزير مداعبا: إذا وفرتم التمويل بعملكم سيتم ذلك.

وخلال جولة الوزير فى بعض غرف المبنى أثنى على المساحات الكبيرة للغرف، فعقب السيد/ جمال أبو الفتوح أن المديريات الأخرى ليست هكذا نظرا لأن هذا المبنى جديد.

ثم توجه السيد الدكتور الوزير إلى قاعة الاجتماعات حيث التقى بعدد من السادة المراقبين الماليين بالمديرية المالية ودار حوار ودى بينهم.



الدكتور أحمد جلال يصافح أحد العاملين بالمديرية المالية بالإسكندرية من مصابى الثورة

كلمة السيد رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية

استهل السيد/ كارم محمود كلمته بالترحيب بالسيد الدكتور وزير المالية، وأشار إلى أن هذه الزيارة تعد أول سابقة من نوعها بين وزراء المالية. وأكد أن السيد الدكتور/ أحمد جلال يولى اهتماما كبيرا للمراقبين الماليين. ثم أشار إلى العبارة التى قالها الوزير فى كلمته التى ألقاها الليلة الماضية فى لقائه بأعضاء الغرفة التجارية بالإسكندرية حين قال: "ليس هناك نجاح خير من أن تنجح بالفعل"، وكم هى كلمة تمنح الدافع على العمل دون انتظار معاونة من أحد. وأوضح السيد رئيس القطاع أن قطاع الحسابات والمديريات المالية هو الوجه الآخر للموازنة العامة حيث يقوم هذا القطاع بتنفيذ الموازنة بل بتنفيذ السياسة المالية للدولة. وفى العام الماضى تم إصدار الكتاب الدورى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٣ قرب إغلاق السنة المالية لضبط عمليات استنفاد البنود فى الشهر الأخير من السنة المالية.

كلمة السيد مدير المديرية المالية بالإسكندرية

رحب السيد/ جمال أبو الفتوح مدير المديرية المالية بالإسكندرية بالسيد الدكتور الوزير والوفد المرافق له معربا عن سعادته وجميع العاملين بالمديرية المالية بهذا التواصل. وأشار أن هذا اللقاء يعد فرصة لمشاركة السيد الدكتور الوزير للعاملين جانبا من المشكلات الواقعية التى لها صفة العمومية ومحاولة إيجاد حلول لها. ثم اكتفى بهذا القدر حتى يفسح المجال لكلمة السيد الدكتور الوزير وللأسئلة والمناقشات.

كلمة السيد الدكتور وزير المالية

أعرب السيد الدكتور الوزير عن سعادته البالغة بالتواجد مع العاملين، ثم قال: جئت لأسمع مقترحاتكم لإصلاح العمل فالمغزى من هذه الزيارة التأكيد على أننا نريد أن نعمل. دوركم هام للغاية. فالرقابة الجيدة هى صمام الأمان للمال العام، وأداء ذلك بكفاءة وفعالية يضمن تحقيق أهداف الموازنة العامة من حيث تنفيذ الإنفاق العام فى غرضه المناسب. ولكننى فى إطار المصارحة أريد أن أقول بأمانة شديدة أن هناك شكاوى تصل إلىّ فى حق المراقبين الماليين ولكننى أحب أن أطبق المبدأ القرآنى :

يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقٌۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوْمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَٰدِمِينَ ﴿٦﴾ سورة الحجرات : آية (٦)

فهذه الشكاوى بالنسبة لى تعنى أحد أمرين: إما كفاءة المراقب فى عمله، وإما تعنته بدون وجه حق. وأنا أعلم أن هناك قلة تحاول أن تفسد على الأغلبية عملها.

اعلموا أن وزيركم يساندكم متى كان الحق معكم. وأحييكم أنكم تقومون بخدمة عامة وهامة. ولهذا جئت إليكم لدعمكم وللاستماع إليكم. وأود أن أشاطركم الحديث عن الوضع الاقتصادى – وربما أنتم تعرفونه جيدا – فالحالة العامة للاقتصاد تحتاج إلى مزيد من العمل، والمشكلات كثيرة وتستغرق وقتا طويلا للحل، لكن نحاول وضع أساس للعمل الملائم فى سبيل حل المشكلات الاقتصادية. فهناك مؤشرات تدل على البدء فى السير فى الطريق الصحيح.

وفى إطار عمل المراقبين الماليين فقد أثيرت مؤخرا فكرة وضع معايير للمراقبة المالية الموضوعية حتى لاينفرد أحد بتفسير الأمور، وفى هذا الإطار فهناك دليل يجرى إعداده ومن المنتظر صدوره قريبا. إن وضوح المعايير وسهولة فهمها يؤدى إلى صحة تطبيقها. لا أود أن أطيل عليكم فقد جئت لأستمع إليكم.

الأسئلة والمناقشات

طرحت الأستاذة/ آمال إحدى العاملات بالمديرية المالية رؤيتها عن الكتاب الدورى رقم ٤٣ لسنة ٢٠١٢ وأشارت إلى أن له مميزات منها تحجيم الصرف بمعادلة ١:١٢

فعقب الوزير بأنه يعتقد لو أن تقدير الموازنة يتم بشكل دقيق منذ البداية فهذا يتفادى وقوع هذه المخالفات فى النهاية. وضع تاريخ قاطع لإغلاق الموازنة ضرورى لكن قد تكون بعض الجهات قد تأخرت فى تنفيذ بعض البنود المهمة ولا تستطيع الاستغناء عنها مثل المستشفيات وغيرها، فكيف يكون التصرف وقتها؟

أوضحت الأستاذة/ آمال أن الكتاب الدورى ينص على الاستثناء فى الحالات القصوى وبموافقة وزير المالية أو من يفوضه.

وفى هذا السياق عقب الأستاذ/ عاطف ملش رئيس قطاع الموازنة العامة أن هذا العام المالى له خصوصية حيث أعلنت الحكومة عن حزمة توسعية لتنشيط الاقتصاد وهناك حزمة أخرى فى يناير ٢٠١٤ والمراد التوسع فى الإنفاق الاستثمارى على المشروعات. فليس الكتاب الدورى وحده هو المقصود بتحقيق الوفر، وإنما المطلوب تحفيز الاقتصاد. والمراقبون الماليون هم أداة الموازنة العامة لتفعيل حزمة التنشيط وتنفيذ السياسة المالية للدولة. فالمراقب المالى يستطيع أن يحقق وفرا بدون هذا الكتاب الدورى، إذن فالوفر ليس مرجعه إلى إعداد الموازنة ولكن فى المشروع الوارد من الجهات هناك أمور تؤثر على الإنفاق ولا تتضح منذ البداية مثل مستحقات المحالين للمعاش ومستحقات المنتدبين وغيرها.



الدكتور أحمد جلال يتوسط السيد عاطف ملش والسيد كارم محمود أثناء اجتماعهم بالعاملين بالمديرية المالية بالإسكندرية

وفى مداخلة أخرى تحدث الأستاذ/ سعد مدير التفتيش بالمديرية المالية عن دور إدارة التفتيش فأوضح أن المراقب المالى يطبق قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وقانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١. ومندوب وزارة المالية هو الحصن الذى يحمى أموال الموازنة ويتابع تنفيذ صرف الاعتمادات ويوفر النفقات. والمراقب المالى يمارس الرقابة على الإيرادات والتحقق من توفيرها وتوريدها للخزانة العامة للدولة، كما يتأكد من خصم الضرائب من المنبع وتوريدها للخزانة وخلال العام الماضى تم توريد مبلغ ٨,٨٥٠ مليار جنيه ضرائب. كما يعمل المراقب المالى على التأكد من أن الجهات تورد خصم ١٠٪ شهريا من إيرادات الحسابات والصناديق الخاصة و ٢٥٪ من رصيدها عن العام المالى المنتهى فى ٢٠١٣/٦/٣٠ وحده، وتوريد حصة التأمينات إلى الهيئة القومية للتامين الاجتماعى.

كما طالب الأستاذ/ سعد بسن تشريع يهدف إلى حماية المندوب المالى من الاعتداءات ومنحه الضبطية القضائية كزميله بالجهاز المركزى للمحاسبات الذى يقوم بالدور الرقابى بعد الصرف. كما طالب بدعم معنوى من خلال استمرار التواصل بين القيادة العليا والقاعدة التنفيذية.

ثم تحدث الأستاذ/ رفعت مدير عام حسابات جامعة الاسكندرية عن مشكلة الحسابات والصناديق الخاصة بجامعة الإسكندرية والتى تكمن فى أن من بين هذه الحسابات ما لا يخضع لرقابة وزارة المالية ولا تعرف الوزارة أسماءها. واقترح أن يكون الحل صدور توصية من وزارة المالية للبنك المركزى المصرى بتجديد التوقيع الثانى على الصرف وألا يقبل تجديد التوقيع إلا بكتاب معتمد من المديرية المالية المختصة. كما اقترح إعداد مشروع لائحة استرشادية عامة توضع فى إطارها أية لائحة جديدة للحسابات والصناديق الخاصة. وأشار إلى أن هناك حسابات مغلقة فى جامعة الإسكندرية والصرف منها موقوف ولا يمكن تحويل إيراداتها إلى حساب الإيرادات بسبب عدم اعتماد اللوائح الخاصة بها. كما أفاد أن وزير المالية الأسبق (الأستاذ/ ممتاز السعيد) قد حرر خطابا لرئيس جامعة الإسكندرية بأن تتحمل الجامعة من خلال حساباتها الخاصة نسبة ٥٠٪ من مكافآت أعضاء هيئة التدريس.

عقب الوزير بأنه يتفق مع كثير من المقترحات المطروحة وعلى رأسها حماية مندوب المالية وأوصى الوزير بإعداد مذكرة قانونية بالمقترحات المقبولة من جانب الآخرين لأن التعديل التشريعى يشارك فيه آخرون من غير وزارة المالية فلابد أن يكون مقنعا للأطراف الأخرى. ورحب الوزير باستمرار التواصل بين القيادات والعاملين. وفيما يتعلق بالخصم من الحسابات والصناديق الخاصة أشار إلى أنه يجرى حاليا إعداد منشور يتعلق بقواعد خصم نسبة ٢٥٪ و ١٠٪ منها وشدد على ضرورة مراجعة قواعد الخصم جيدا حتى لا تحدث مشكلات فى التطبيق. وفيما يتعلق بالمقترحات بشأن حسابات جامعة الإسكندرية غير الخاضعة لرقابة وزارة المالية أوصى الوزير بدراسته بشكل عام وتعميم الحل على الحالات المماثلة فى الجهات الأخرى وإذا تطلب الأمر عقد اجتماع مع وزير التعليم العالى فلا مانع حتى يتم الاتفاق على الصيغة المناسبة للحل.

أضاف الأستاذ/ كارم محمود أنه سيتم التنسيق مع قطاع الموازنة العامة للدولة للاتفاق على حل شامل فى هذا الشأن.

أفاد الأستاذ/ عاطف ملش أن الموضوع له شقان: أحدهما يتعلق بمكافآت أعضاء هيئة التدريس، والثانى مكافآت الإداريين. كما أن هناك تباين فى الإثابة بين الجامعات فيما يتعلق بمكافآت الإداريين. ومن المقترح فى هذا الإطار صياغة قرار جمهورى ليكون هو الأداة القانونية لإنشاء هذه الصناديق حتى يتسنى اعتماد لوائحها.

أشار الوزير إلى أن مشروع الدستور الجديد قد وضع التزاما على الموازنة العامة أن تضع فى اعتبارها نسب الزيادة فى مخصصات التعليم والصحة والبحث العلمى تدريجيا على مدار عامين ماليين، وهذا من شانه أن يعطى فرصة للتفاوض والنقاش مع الجامعات حول عدم ضرورة إنشاء صناديق وحسابات خاصة بل على دمجها فى الموازنة العامة للدولة. ثم أوصى الوزير بجمع كافة المقترحات الخاصة بحلول المشكلات التى لها صفة العموم فى مذكرة واحدة من رئيس القطاع للعرض على الوزير.

زيارة مصلحة الجمارك والمنفذ الجمركى بهيئة ميناء الإسكندرية

كانت المحطة الثالثة للسيد الدكتور الوزير فى ذلك اليوم زيارة المنفذ الجمركى بهيئة ميناء الإسكندرية ومبنى مصلحة الجمارك بها والتى وصلها فى الساعة الواحدة ظهرا والوفد المرافق لسيادته حيث كان فى استقبال سيادته السيد الأستاذ/ محمد الصلحاوى رئيس مصلحة الجمارك، والسيد الأستاذ/ فؤاد الخباطى رئيس قطاع العمليات بالمصلحة، والسادة قيادات مصلحة الجمارك بالإسكندرية.



الدكتور أحمد جلال والسيد محمد الصلحاوى يصافحان قيادات الجمارك بالإسكندرية

بدأ الوزير زيارته بجولة تفقدية فى بعض الإدارات التابعة للجمرك منها المركز اللوجيستى، والمنافست المركزى، ومركز المعلومات حيث تعرف على الخدمات التى تقدم من خلال هذه الإدارات والتى تتضمن استقبال بيانات الرسالة الواردة وتوزيعها على أحد الموظفين المختصين حيث تظهر البيانات على شاشة الكمبيوتر كما يظهر اسم الموظف المسئول الذى يقوم بالتعامل مع الرسالة حيث يبدأ بإدخال بيانات المستندات ومطابقة السعر بالأسعار الموجودة على قاعدة البيانات وفقا للصنف والبند.

تساءل الوزير: إن هناك بعض المناطق الرمادية فى الأصناف والأسعار مثل الأخشاب وأنواعها، فكيف يتم التعامل معها؟ فأجابه أحد العاملين بمركز المعلومات أنه يتم البحث فى

السلعة بالصنف والبند ثم يتم تصنيفها وفقا لدرجة التصنيع (خام / نصف مصنع / مصنع) ومعروف أن الأخشاب بصفة عامة معفاة من رسم الوارد ويستحق عليها ٥٪ أو ١٠٪ ضريبة مبيعات.

فسأل الوزير: هل يرى الموظف اسم العميل؟ فأجاب أحد العاملين أن اسم العميل يكون مدونا على على المستندات. إلا أن توزيع الرسائل على العاملين يتم عشوائيا. كما أن هناك لجان مختصة بالتسعير وفقا لكل صنف فهذا لا يتم بشكل منفرد. فضلا عن أن الوحدة منفصلة عن المتعامل حيث يجرى التعامل مع الشاشة فقط.

ثم سأل الوزير عن الإجراءات المتبعة عند الاختلاف بين العميل والموظف على البند أو السعر. فأجاب أحد العاملين أن هناك إجراءات للتظلم حددها القانون آخرها هيئة تحكيم من خلال مستشارين منتدبين من وزارة العدل يصدر بتشكيلها قرار من وزير المالية.

أكد الوزير على ضرورة استيفاء حق المال العام دون تجاوز أو ظلم للمتعاملين.

طرح السيد اللواء/ عاطف الفقى مستشار الوزير لتكنولوجيا المعلومات للمصالح الإيرادية والجهات التابعة سؤالا عن مدى أحقية المتعامل فى أن تعتمد فاتورته مباشرة أم أنه يجرى مراجعتها من جانب الجمارك. فأجاب أحد العاملين أن الجمرك لا يعتمد على الفاتورة بل على القيمة الحقيقية للبضاعة من خلال المراجعة.

أشار الوزير إلى ضرورة الإسراع فى التنسيق مع القوات المسلحة بشأن أجهزة الفحص بالأشعة حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه تنفيذ المناقصة فى ضوء ذلك.

■ لقاء مع قيادات المنطقة الشمالية والغربية بمصلحة الجمارك

وعقب الجولة التفقدية توجه السيد الدكتور الوزير والوفد المرافق لسيادته إلى قاعة الاجتماعات الرئيسية بمبنى مصلحة الجمارك بميناء الإسكندرية للقاء قيادات المنطقة الشمالية والغربية بالمصلحة حيث أثنى الوزير على مبنى المصلحة الذى يتميز بالطابع الأثرى، فأوضح السيد الأستاذ/ محمد صلحاوى أن هذا المبنى تم تأسيسه منذ عهد السيد محمد كريم أول مدير لمصلحة الجمارك المصرية فى مطلع القرن التاسع عشر ولايزال المبنى محتفظا بهذا الطابع الأثرى حيث يجرى ترميمه على هذا الطابع.

كلمة السيد رئيس مصلحة الجمارك

افتتح السيد الأستاذ/ محمد الصلحاوى رئيس مصلحة الجمارك كلمته بالترحيب بالسيد الدكتور وزير المالية فى أول زيارة لسيادته لجمرك الإسكندرية ثم أشار إلى أهمية هذا المنفذ الجمركى حيث تمر به نسبة ٦٠٪ من الصادرات والواردات على مستوى الجمهورية. وأوضح أن مصلحة الجمارك بصفة عامة لها دور فعال فى دفع عجلة الإنتاج وحماية الأمن الوطنى من التجارة غير المشروعة. وأشار إلى مظاهر التطوير التى تجرى فى المصلحة حاليا ومنها

الموقع إلكترونى الذى يتيح التواصل الفعال بين المصلحة والمجتمع التجارى، وميكنة المستندات الجمركية، وغير ذلك من مشروعات التطوير. وأفاد أنه تم الانتهاء من إعداد مسودة قانون الجمارك وقانون الإعفاءات الجمركية لإحكام الرقابة وتنفيذ اتفاقية كيوتو لتبسيط وتسهيل التجارة. وفيما يتعلق بالتيسير على المجتمع التجارى أشار السيد رئيس المصلحة إلى أنه نظرا للجهود المبذولة فى هذا المجال فقد تم اختصار مدة الإفراج عن البضائع إلى أقل من ٢٤ ساعة بدلا من ٢٠ يوما فى الماضى.

ثم أعرب السيد رئيس المصلحة عن شكره للسيد وزير المالية على اهتمام سيادته بمشروعات التطوير من خلال استكمال إجراءات مناقصة شراء أجهزة الفحص بالأشعة، ومراجعة التعاقد المبرم مع شركة MTS بغرض تفعيله. كما قدم رئيس المصلحة للوزير بعض المقترحات لتحسين مناخ العمل بمصلحة الجمارك على النحو الآتى:

١. تعديل القرار الوزارى رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٢ الخاص بالمكافآت لتحقيق العدالة بين العاملين
٢. الموافقة على استكمال النقص فى العمالة بالموافقة على الإعلان عن الوظائف الشاغرة عن طريق التعيينات الجديدة.
٣. إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى لمصلحة الجمارك بحيث تصبح هيئة يديرها مجلس إدارة يضم كافة الجهات الأمنية.
٤. عقد بروتوكولات تعاون مع مكاتب التمثيل التجارى المنتشرة فى أنحاء العالم لموافاة المصلحة بمعلومات التجارة اللازمة.



وزير المالية خلال زيارة جمارك ميناء الاسكندرية

■ عرض السيد مدير عام التكنولوجيا بمصلحة الجمارك

قدم الدكتور/ مدحت خليفة مدير عام التكنولوجيا بمصلحة الجمارك عرضا تقديميا عن تطور مصلحة الجمارك جاء فيه أن أول قانون جمركى صدر فى عام ١٩٣٠ ثم تم تعديله فى قانون الجمارك رقم ٨٦ لسنة ١٩٦٦. وقد مر على مصلحة الجمارك ٥٦ رئيسا كان أولهم السيد محمد كريم الذى كان واليا للإسكندرية فى مطلع القرن التاسع عشر.

وأوضح أن رؤية مصلحة الجمارك هى الوصول إلى العالمية والريادة والتميز، ورسالتها الاستمرار فى التحديث والتطوير وتحسين الخدمة. وأهدافها تقديم خدمة جمركية متميزة وحماية التجارة من الممارسات الضارة وكفاءة تحصيل الضريبة الجمركية. كما أن دور مصلحة الجمارك فى تيسير التجارة يتوافق مع مبادئ اتفاقية كيوتو العالمية. وحتى يمكن للمصلحة تحقيق أهدافها فلابد من إعادة النظر فى هيكلها التنظيمى وتطويره بحيث تتحول إلى هيئة لها مجلس إدارة. كما أن القوانين والتشريعات التى تحكم عمل المصلحة تحتاج إلى تعديل، والتعريفة الجمركية تحتاج إلى تقليص التشتت فيها.

وقد سعت مصلحة الجمارك إلى تبسيط إجراءات التعامل حتى صارت مدة الإفراج الجمركى أقل من ٢٤ ساعة بعد أن كانت تصل إلى ٢٠ يوما. وكان دور التكنولوجيا فى هذا الإطار كبيرا وقد أدى تبسيط الإجراءات إلى خفض الواردات بنسبة ١٥٪ وزيادة الصادرات بنسبة ١٧٪. كما أنشأت المصلحة المراكز الجمركية المطورة والمراكز اللوجستية، وأدخلت الأنظمة الجمركية كالإفراج المسبق للبضائع قبل وصولها اعتمادا على صور المستندات على أن يتم تقديم الأصول عند الإفراج وتوضيح المسار الجمركى، ونظام السداد الإلكترونى من خلال ميكنة المدفوعات الحكومية فى عام ٢٠٠٩ والتى بدأت بمبلغ ٤١٥ مليون جنيه فى السنة حتى وصل حجمها الآن إلى ٩,٣ مليار جنيه. كما أنشأت المصلحة مستودع البيانات الذى يتولى استخراج البيانات وتحليلها وموافاة الجهات المعنية بها. هذا فضلا عن تأدية الخدمات الجمركية عن بعد عن طريق الإنترنت إلا فى حالة تسليم المستندات.

كما اهتمت مصلحة الجمارك بإحداث التكامل بينها وبين مصلحة الضرائب المصرية من خلال إنشاء نقاط اتصال وتبادل للمعلومات والبيانات فى مجال مكافحة التهرب. كما اهتمت كذلك بالتكامل والتنسيق مع هيئات الموانئ المختلفة بغرض تقليل الدورة المستندية وتطبيق الميكنة واستخدام أسلوب النافذة الواحدة. وقد كان الأساس فى جميع مبادرات مصلحة الجمارك فى تطبيق التكنولوجيا مقاومة الفساد ونشر الشفافية. فطورت أساليب الرقابة والفحص والمراجعة اللاحقة وإدارة المخاطر وإحداث التوازن بين تيسير الإجراءات وإحكام الرقابة.

وتحقق مصلحة الجمارك نجاحات متتالية فى حجم المضبوطات وتحصيل الغرامات القانونية بشأنها والتى بلغت هذا العام نحو ٩٥,٠ مليون جنيه. وتتعاون فى هذا الإطار مع كافة الأجهزة الأمنية المعنية من خلال تطبيق أسلوب الفحص المشترك بين جميع الجهات المختصة. كما تعمل المصلحة على تفعيل المشروعات المتوقفة فى مجال التكنولوجيا لتحقيق الاستفادة المرجوة منها. وقد تقدم ترتيب مصر فى تبسيط إجراءات التجارة فى تقرير Doing Business من ٨٦ إلى ٨٤ فى عام ٢٠٠٨ ثم تراجع قليلا بعد ذلك نظرا لظروف الثورة.

كلمة السيد مستشار وزير المالية لتكنولوجيا المعلومات بالمصالح الإيرادية والجهات التابعة

أعرب السيد اللواء/ عاطف الفقى مستشار وزير المالية لتكنولوجيا المعلومات بالمصالح الإيرادية والجهات التابعة عن سعادته بوجود مفهوم التطوير لدى مصلحة الجمارك بهذا القدر. وأشار إلى ضرورة معرفة ما تم تنفيذه بالفعل من هذه المشروعات ونسبة التنفيذ. فبعض المشروعات متوقفة ولابد من تشغيلها. وهناك حاجة إلى استكمال مشروعات الميكنة بين المصلحة والجهات المعنية في الدولة. ولما كان توجه الدولة يسعى نحو الحد من التهريب وإحكام الرقابة على المنافذ. فلابد من تنسيق الجهود فى هذا الاتجاه وسيجرى عقد لقاء قريب مع القوات المسلحة للتكامل ضمن حل واحد فى جميع أنحاء مصر. وسوف يستتبع ذلك البدء فى تطبيق أنظمة تكنولوجية جديدة منها تتبع الحاويات بنظام GPS ومن العوامل المساعدة فى تطبيق التكنولوجيا استعادة الكوادر الفنية المدربة التى شاركت فى بناء منظومة التكنولوجيا فى المصلحة منذ البداية.

كلمة السيد الدكتور/ أحمد جلال وزير المالية

فى بداية كلمته تقدم السيد الدكتور الوزير بالشكر للسيد/ محمد الصلحاوى رئيس المصلحة على هذا اللقاء، والسيد/ فؤاد الخباطى رئيس قطاع العمليات على جهوده خلال الفترة الماضية، والسادة قيادات المصلحة والعاملين بها. وقال: إن هذا اللقاء هدفه الحوار فقد جئت لأسمع منكم مقترحاتكم لتحسين العمل. وإن دور وزارة المالية بصفة عامة له شقان؛ أولهما: العمل على إصلاح السياسات في إطار التعاون مع المجموعة الاقتصادية لإنعاش الاقتصاد وتقليل العجز وتحسين الأحوال. وثانيهما: توفير سياسات تتوافق مع الحاجة والأداء المنهجى المتميز داخل الوزارات. ولابد أن يكون هناك مزج بين الخيال والواقع. فالخيال فى تصور السياسات واقتراحها، والواقع فى تطبيقها.

لقد كانت لقاءات اليوم مفيدة لمعرفة الوضع على الطبيعة وسبل تطوير العمل. وأود أن أصارحكم أنه تصل إلىَّ شكاوى من الجمارك والتهريب. والواقع أن هناك من يعمل ويؤدى واجبه ويضبط ويحقق حصيلة. وهناك غير ذلك. ومن الضرورى أن تتكاتف الجهود من أجل القضاء على التهريب. وأعتقد أن السبل إلى ضبط التهريب متعددة منها الجانب التشريعى، فهل تشريعاتنا تحقق تحصيل الضريبة ومنع التهريب؟ والتكنولوجيا كذلك ضرورية ولكن ليست كافية وحدها ولا يمكن أن نحقق جانبا من المنظومة ونترك جوانب أخرى. أؤكد على فكرة حسن التعامل مع إحكام دائرة الرقابة ويمكن إتاحة الاستثمارات المالية اللازمة في هذا الإطار.

وفيما يتعلق بنظم الإثابة فإن نظام الإثابة فى الدولة مهلهل حيث إن ٨٠٪ من الأجر متغير، و٢٠٪ منه ثابت، والمتغير يأتى فى صور مختلفة. فهيكل الأجور يحتاج إلى إعادة نظر على نطاق واسع وهذه ليست مسئولية وزارة المالية وحدها. وعلى كل الأحوال فهناك نظر فى ما عُرض بشأن قرار المكافآت. وأود الآن أن أسمع منكم مقترحاتكم لتحسين العمل.

الأسئلة والمناقشات

تحدث السيد/ عصام محمد على – رئيس قطاع التكنولوجيا عن أن هناك منافذ جمركية بعينها تحتاج إلى ضبط وإحكام الرقابة مثل موانئ السخنة، والإسكندرية، ودمياط. وهناك حاجة إلى ميكنة أبواب صرف الحاويات. وقطاع التكنولوجيا يسعى إلى التعاون مع السيد اللواء/ عاطف الفقى فى هذا الإطار. وهناك موضوعات تحتاج إلى حسمها حتى يتسنى بدء العمل فيها مثل موضوعى MTS و NCIS . وهناك دراسات للتطوير موجودة لدى القطاع تحتاج النظر فيها منها دراسة باستخدام النظام المركزى للبيانات Centralized System وسنناقش التوجه الاستراتيجى للقطاع مع السيد اللواء/ عاطف الفقى.

عقب السيد الدكتور الوزير قائلا: سعيد أن هناك تنسيق بين قطاع التكنولوجيا والسيد اللواء/ عاطف الفقى. وبالنسبة لشركة سثد فقد قررنا تعديل العقد مع الشركة والبدء فى العمل.

ومن جانبه عقب السيد اللواء/ عاطف الفقى بقوله: بالنسبة للتوجه الاستراتيجى للقطاع فأعتقد أنه يمكن المزج بين النظام المركزى، والنظام الموزع مٌ لمٌقئئ وفقا لطبيعة عمل المواقع. فالنظام الموزع يكون فى المواقع ويتم ربطه بالنظام المركزي. وأؤكد على ضرورة استكمال ما تم بناؤه وما كان موعد تسليمه فى عام ٢٠٠٨ حيث تأخر تنفيذ المنظومة الأولى. وقد كان فيها بعض العيوب نريد تفاديها من خلال استكمال بناء المنظومة الخاصة بالمصلحة.

أكد السيد الدكتور الوزير على ضرورة حل المشكلات بالأسلوب المناسب لنا وليس وفقا لما تقرره المعونة فنحن لسنا في حاجة إلى المعونة التي تضع شروطا وفقا لرؤيتها. وأشار أن وزارة المالية ستنفق على الاستثمارات اللازمة في المرحلة القادمة. وفيما يتعلق بالتشريعات أكد الوزير أن تعديل قانون الجمارك ضرورة ملحة وقال: لقد تم إعداد المسودة المقترحة من جانب المصلحة للقانون و يجرى الاطلاع عليها. ولابد أن نحدد هل نحن محتاجون لقانون جديد أم إلى تعديل؟ ليس هناك مذكرة تفسيرية توضح ذلك. وأتصور أنه يمكن التعديل وعلينا أن نتفق على أنه عمل مشترك ونرحب بآراء الجميع فى هذا الصدد.



قيادات الجمارك بالإسكندرية فى جانب من لقاء الوزير

طرح الدكتور/ جلال القصاص رئيس قطاع الالتزام التجارى موضوع تسهيل التجارة مشيرا إلى وجود بعض المشكلات فى قطاع الالتزام التجارى، فبعد أن أصبحت الجمارك بوابات للعبور وليست ساحات للتخزين وجرى العمل بنظام الخط الأخضر والخط الأحمر، صارت الغرامة المقررة فى القانون غير مناسبة (٢٠٠جنيه) فقط منذ سنوات طويلة وهذا يعنى ضرورة تحريكها.

اتفق الوزير فى الرأى أن الغرامة غير مناسبة ولا بد من تعديلها وهذا يدخل في التعديل المقترح لقانون الجمارك.

أشار السيد/ محمد الشحات إلى أنه كانت هناك إدارة للمراجعة الفورية فى المواقع ولم تعد موجودة الآن. واقترح إعادة هذه الإدارة مع إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى للمصلحة ككل.

أكد الوزير على أن إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى سيأتى ضمن التطوير المطلوب.

المؤتمر الصحفى بقاعة هيئة ميناء الإسكندرية

فى الساعة الثالثة عصرا توجه السيد الدكتور الوزيـــر والوفد المرافق لسيادته إلى المحطة الأخيرة فى الزيارة إلى قاعة المؤتمرات بهيئة ميناء الإسكندرية حيث يعقد سيادته مؤتمرا صحفيا فى ختام الزيارة.



جانب من المؤتمر الصحفى الذى عقده الدكتور أحمد جلال بميناء الإسكندرية

وفى كلمته أمام الصحفيين أوضح السيد الدكتور الوزير أن الغرض من هذه الزيارة التواصل مع العاملين بوزارة المالية فى المواقع التنفيذية فى مصلحة الجمارك ومصلحة الضرائب المصرية والمديريات المالية وكلها من الجهات المهمة التى لها دور فى الحفاظ على المال العام، والاستماع لمقترحات العاملين التنفيذيين. وأشار الوزير إلى أن المسئولية الأساسية لوزارة المالية إحداث الانتعاش الاقتصادى وضبط الإنفاق من خلال توجيهه إلى الوجهة الصحيحة. وتطرق الوزير إلى ما تقوم به وزارة المالية حاليا من دراسة الانتقال من ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة تحقيقا للعدالة الضريبية.

ثم فتح الوزير باب الأسئلة للصحفيين.

طرح أحد الصحفيين سؤالا عن رؤية وزير المالية لتقديم الحلول التى تساهم فى تطوير العمل بالوزارة، وعن طبيعة حزمة المشروعات الأخرى المزمع تقديمها فى يناير ٢٠١٤ لتنشيط الاقتصاد.

فأجاب الوزير قائلا: إن هناك مقترحات تطوير تتعلق بتقديم تشريعات جديدة وتعديل بعض التشريعات والتوسع فى جوانب الميكنة والتكنولوجيا، وتقديم أساليب جديدة للتعامل مع الأفراد والعاملين داخل الإدارات التابعة للوزارة. أما عن حزمة التحفيز الثانية المزمع

تقديمها فى يناير ٢٠١٤ فإن هذه الحكومة الانتقالية لها دوران رئيسيان: الأول تقديم حزمة إجراءات سريعة وتحفيزية للاقتصاد المصرى على المدى القصير. والثانى طرح إجراءات تأسيسية طويلة المدى تمهد الطريق للحكومات القادمة. والمطلوب من الحزمة التحفيزية تنشيط الاقتصاد ومخاطبة المشكلات مثل تحقيق التوازن الاقتصادى والمالى وتحقيق العدالة الاجتماعية. وما وعدت به الحكومة ستعمل على تحقيقه كالحد الأدنى للأجور، وكادر الأطباء. ولا ننفق إلا إذا توفرت موارد. وسوف نعلن عن الحزمة التحفيزية القادمة تفصيلا قبل يناير.

طرح أحد الصحفيين سؤالا عن موقف مديونية بنك الاستثمار القومى.

فأجاب الوزير قائلا: سأجيب بشكل أشمل عن فكرة التشابكات المالية فهذا الموضوع من الضرورى التعامل معه ولكن حله ليس يسيرا. تم تشكيل لجان مختلفة ومتباينة الاختصاصات للتعامل مع كل موضوع على حدة منها ما يختص بالتأمينات والبترول. وقد حققنا نتائج جيدة فى فض هذه التشابكات منها سداد مديونية الشركاء الأجانب فى مشروعات البترول وهذا من شأنه حل مشكلات أخرى منها زيادة استثمارات الأجانب فى قطاع البترول وخفض المديونية الخارجية. أما بالنسبة لتشابكات التأمينات فقد وصلنا إلى تدقيق بعض المديونيات حتى ٢٠١٢/٦/٣٠ وأصدرت وزارة المالية سندا بقيمة ١٤,٢ مليار جنيه للتأمينات، وهناك مزيد من التشاور مع وزير التضامن فى هذا الإطار وسيتم الإعلان قريبا عن نتائج ما تم الاتفاق عليه وهى فى طور الإعداد حاليا. وأما بالنسبة لمديونية بنك الاستثمار فهى فى طور التشاور حاليا.

طرح صحفى من جريدة المال سؤالا حول موقف تنفيذ مشروعات الحزمة التحفيزية الأولى خاصة أنه لم يعلن سوى عن مشروعين فقط فى الصرف الصحى.

فأجاب الوزير إن الحزمة التحفيزية معناها تنشيط الاقتصاد وزيادة الطلب من خلال مشروعات جديدة واستكمال مشروعات قائمة. وفى الحزمة الثانية مشروعات متنوعة منها زيادة فى الأجور ومشروعات أخرى سوف تتحدد بعد التشاور مع وزارة التخطيط. أما الحزمة الأولى البالغة ٢٩,٧ مليار جنيه فمن المعروف أن وزارة المالية لا تنفذ المشروعات بل تتيح الأمول فقط والتنفيذ يأتى من الوزارات الأخرى المنفذة للمشروعات. وقد تم إتاحة نحو ١٨,٠ مليار جنيه منها ٣,٥ مليار تمت إتاحتها بشكل مباشر من الوزارة وبدأت الجهات المنفذة الصرف منها، وسوف نتيح تفاصيل المشروعات على موقع وزارة المالية تباعا. وعلى أية حال فإن متابعة الإنفاق الاستثمارى يقع فى نطاق مسئولية وزارة التخطيط، وسيشهد النصف الثانى من العام مزيدا من الإنفاق.

طرح صحفى من جريدة اليوم سؤالا حول السبب فى تطبيق الحد الأقصى على جهات دون أخرى فى الحكومة، كما تساءل عن مدى إمكانية تطبيق الحد الأدنى على القطاع الخاص وعلى أصحاب المعاشات وعلاقة ذلك بمشكلة البطالة وزيادة العجز.

فأجاب الوزير قائلا: لانريد اختزال مفهوم العدالة الاجتماعية فى الحدين الأدنى والأقصى فقط، فالأهم من ذلك توفير الوظيفة لمن لا يعمل. من يعمل ولو بأجر بسيط أفضل ممن لا يعمل على الإطلاق. لقد قررت الحكومة تطبيق الحد الأدنى بمبلغ ١٢٠٠جنيه لمن يعمل بالحكومة

وتكلفة تطبيقه ستصل إلى ١٨,٠ مليار جنيه فى السنة وتم تدبير موارده فى الاعتماد الإضافى وملتزمون بتطبيقه. أما الحد الأدنى للقطاع الخاص فيجرى التفاوض بشأنه مع القطاع الخاص من خلال المجلس القومى للأجور الذى يمثل الأطراف المعنية ويرأسه السيد الدكتور أشرف العربى وزير التخطيط ومن المنتظر أن يعلن ما تم الاتفاق عليه قبل يناير القادم. وأما بالنسبة للحد الأقصى فقد توافقت الحكومة على أنه ٣٥ ضعف الحد الأدنى بما لا يزيد عن ٤٢٠٠٠ جنيه ويجرى دراسة تفاصيل تطبيقه وستعلن قريبا. وفيما يتعلق بالعجز فإننا نستهدف هذا العام نسبة ١٠٪ مقابل ١٤٪ فى العام الماضى. لا نريد زيادة العجز بل خفضه إلى أقل من ذلك إذا أمكن. وسيوزع منشور إعداد الموازنة على الجهات التابعة للدولة ومن أهم ملامحه زيادة الإنفاق على التعليم والصحة وهذا إلتزام دستورى، وهناك فترة انتقالية للتطبيق. وفكرة زيادة الإنفاق لن تكون على المرتبات فقط فى قطاعى الصحة والتعليم بل ستمتد إلى مشروعات أخرى.

طرح صحفى من جريدة المصرى اليوم سؤالا عن موقف تعديل قانون الجمارك، وموقف تعديلات قانون ضريبة المبيعات الذى صدر ثم تعطل تنفيذه، وتساءل: من يتحمل تكلفة التخفيضات على أسعار السلع فى المجمعات الاستهلاكية؟

أجاب الوزير قائلا: إن قانون الجمارك يجرى مراجعة مسودته والاتفاق على تعديله وليس إعداد قانون جديد. أما قانون ضريبة المبيعات فقد صدر تعديل هذا القانون فى ديسمبر ٢٠١٢ وتم تعليق تنفيذه من جانب النظام السابق، ونريد الانتقال من ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة وهذا يتطلب تغيير القانون. أما السلع المخفضة فلاشك أن وزارة المالية هى التى تتحمل تكلفتها. فعندما يتخذ قرار سيادى يتعلق بتوفير السلع بأسعار مخفضة فوزارة المالية ستتحمله.

ثم طرح صحفى من جريدة التحرير سؤالا عن أن مسودة الدستور قد ألزمت الدولة بتخصيص نسب ٤٪ للصحة، و٢٪ للتعليم، و١٪ للبحث العلمى فى الموازنة العامة للدولة. فهل تستطيع الموازنة تنفيذ ذلك؟ وسؤالا آخر عن موقف المتعثرين من أصحاب التاكسى الأبيض.

فأجاب الوزير قائلا: هذه النسب استحقاق دستورى للشعب يلزم الجميع وهناك فرصة لتنفيذه على مدار عامين وهذا يجعله ممكنا وهذا قرار المجتمع وبالتالى يتطلب موارد لتوفيره منها خفض الإنفاق فى أمور أخرى أو زيادة الإيرادات. من المعلوم أن دعم الطاقة أربعة أضعاف ما ينفق على الصحة، وضعف ما ينفق على التعليم. هذه الحكومة والحكومات القادمة لابد أن تعمل على خفض دعم الطاقة تدريجيا وهذا سيوفر موارد إضافية. أما التاكسى الأبيض فندرسه مع المختصين ونريد التعامل معه بأسلوب فيه عدالة بحيث لا يظلم أى طرف ولا تتحمل الدولة بأعباء إضافية وهذا لا يتطلب العجلة.

وطرح صحفى سؤالا عن أنه قد تردد وجود جدل بين ٣ وزارات هى المالية والاتصالات والداخلية بشأن توزيع السولار والبنزين بالبطاقات الذكية. فما حقيقة ذلك؟ وما رأى وزير المالية فى مسودة الدستور؟

فأجاب الوزير بقوله: لدينا خارطة الطريق نلتزم بها أولها الدستور، والالتزام بخارطة الطريق ضرورة لتحقيق الاستقرار المطلوب أمنيا وسياسيا. وهذا الدستور قد توافقت عليه لجنة

الخمسين وفيها تمثيل جيد لطوائف المجتمع. وحتى لو كان هناك بعض التحفظات على بعض المواد لابد من المشاركة. أما بطاقات صرف البنزين والسولار الذكية فالمراد منها الآن التأكد من أن المواد البترولية تصل لمستخدمى السيارات ولا يتم تهريبها أو تسريبها ووزير البترول يعمل على خطة للتعامل مع دعم الطاقة بصفة عامة.

ثم قدم نائب رئيس نقابة مستخلصى الجمارك بالاسكندرية الشكر للوزير على هذه الزيارة وهذا التواصل. وأشار إلى أن النقابة قد قدمت مشروعا للجمارك لمكافحة التهريب، وتسعى إلى إبرام بروتوكول تعاون مع مصلحة الجمارك وكلية التجارة لتشغيل المستخلصين. ودعا الوزير إلى حضور مؤتمر يوم ١٢ يناير ٢٠١٤ بالإسكندرية تحت عنوان "كلنا نعمل لاقتصاد مصر".

فعقب الوزير بأن كل هذه المقترحات جيدة ونرحب بها وننظر فيها.

توصيات الزيارة

١. عقد اجتماع بشأن موضوع صيانة مبانى ومقار المصالح الإيرادية والجهات التابعة للوزارة على مستوى الجمهورية لتحديد احتياجاتها وذلك بحضور السيد رئيس قطاع الموازنة العامة.

٢. تفعيل القانون الصادر مؤخرا بالتصالح فى القضايا الضريبية حتى يتم الانتهاء من الكم الكبير من القضايا المنظورة أمام المحاكم فى الشأن الضريبى.

٣. الإسراع فى إنهاء إجراءات تعيين الناجحين فى مسابقة التوظيف التى أعلنت عنها مصلحة الضرائب المصرية العام الماضى حتى يتسنى سد العجز من العمالة فى المأموريات والمناطق الضريبية. وإذا ظل هناك عجز بعد ذلك فيمكن سد هذا العجز من خلال إعادة توزيع العاملين بين الإدارات والمأموريات المختلفة وفق الحاجة.

٤. إعداد مذكرة تضم المشكلات القانونية التى تعترض عمل الإدارات القانونية بمصلحة الضرائب المصرية واقتراح بدائل لحلها حتى يتم التعامل معها بالشكل المناسب على أن تكون هذه المشكلات لها صفة العمومية.

٥. العمل على الإسراع فى إدخال الخدمة الصوتية إلى مأموريات الضرائب فى المحافظات للرد على استفسارات الممولين.

٦. قيام السيد رئيس مصلحة الضرائب المصرية بعرض دراسة بشأن المقترحات التى لها صفة العمومية التى قدمها العاملون أثناء الزيارة لتحسين العمل ومنها:

- المطالبة بتخصيص دوائر قضائية لنظر قضايا الضرائب لتحقيق العدالة الناجزة وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية.

تفعيل التواصل مع إدارة مباحث التهرب الضريبى بشكل مختلف وفعال بين من حيث سرعة الاستجابة لإحكام السيطرة على التهرب وتقليل الفاقد من الحصيلة.

- تحسين بيئة العمل بصفة عامة.
- مدى قانونية رد خصم ضريبية كسب العمل لجميع الحالات المستحقة دون الحاجة إلى رفع دعاوى قضائية.
- دراسة العودة إلى إقرار الثروة الذى يقدمه الممول كل خمس سنوات
- دراسة تحريك قيمة ضريبة الدمغة على تذاكر الطيران من ١٠,٥ جنيهات حاليا إلى نحو ١٠٠ جنيه.

٧. قيام السيد رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية بإعداد مذكرة قانونية بالمقترحات المتعلقة بحماية مندوبى وزارة المالية بالجهات وكذا المتعلقة بلوائح الصناديق والحسابات الخاصة لحل هذه المشكلة.

٨. ضرورة الإسراع فى التنسيق مع القوات المسلحة بشأن أجهزة الفحص بالأشعة فى المنافذ الجمركية حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه تنفيذ مناقصة توريد هذه الأجهزة وتركيبها فى المنافذ الجمركية فى ضوء ذلك.

٩. دراسة المقترحات الخاصة بتطوير العمل فى الجمارك ومن بينها:

- إعادة النظر فى الهيكل التنظيمى لمصلحة الجمارك بحيث تصبح هيئة يديرها مجلس إدارة يضم كافة الجهات الأمنية
- عقد بروتوكولات تعاون مع مكاتب التمثيل التجارى المصرية فى الخارج لتوفير معلومات التجارة.

Designed by: **Islam El Arabi**

وزارة المالية
شارع امتداد رمسيس – مدينة نصر
القـاهــرة – جمهـورية مصـر العربية
تليفون: ٢٣٤٢٨٠١٠ – ٢٣٤٢٨٨٨٦
٢٣٤٢٨٨٣٠ – ٢٣٤٢٨٨٤٠
www.mof.gov.eg
finance@mof.gov.eg